Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

الدين العام في العراق واشكاليات المعالجة بين الاطار الدولي ولاطار الحكومي

أ.م.د.عباس لفتة عصفور الباحثة: سندس ماهر محسن

Assi.Prof.Dr:Abbas Lafta Asfour Sondos Maher Mohsen

كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الكوفة \قسم الاقتصاد

المستخلص

يركز البحث على تحليل الدين العام الداخلي في العراق لأنه احد مصادر تمويل العجز الذي يحصل في الموازنة العامة للدولة ،والذي بدوره ينعكس على الاقتصاد العراقي وتأثير فيه، وان الاقتصاد العراقي حصلت فيه عجز الموازنة العامة نتيجة زيادة النفقات العامة من ناحية وانخفاض الإيرادات العامة من ناحية أخرى ،وتتم تغطية هذا العجز عن طريق قيام الدولة بالاقتراض سواء كان دين داخلي .

ونتيجة تعرض الاقتصاد العراقي إلى انخفاض أسعار النفط بشكل كبير أدى إلى تدهور الاقتصاد العراقي بسبب اعتماد العراق على الإيرادات النفطية بشكل كبير وعدم الاعتماد على الإيرادات غير النفطية ،وتعرضه أيضا إلى الحرب ضد الإرهاب التي استغلت محافظات كبيرة وزيادة النفقات العسكرية فيه ،وتعرضه إلى جائحة كوفيد19 التي أدت إلى زيادة النفقات العامة في الجانب الصحي فيه والتي أدت هذه الجائحة إلى توقف الاقتصاد العالمي بشكل عام ولاقتصاد المحلي بشكل خاص .

الكلمات المفتاحية : الدين الداخلي ،الاصلاح الاقتصادي ، البنك المركزي ،البنك الدولي ،صندوق النقد الدولي

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

Abstract

The research focuses on the analysis of public debt (internal-external) in Iraq because it is one of the sources of financing the deficit that occurs in the public budget for the state, which in turn affects the Iraqi economy .

And that the Iraqi economy has a general budget deficit as a result of the increase in public expenditures on the one hand and the decrease in public revenues on the other hand, this deficit is covered by the state borrowing whether it is an internal debt .

As a result of the Iraqi economy being exposed to a significant drop in oil prices and a lack of dependence on non-oil revenues, it also exposed him to the war against terrorism that exploited large governorates and increased military expenditures in it ,and exposed him to the Covid-19 pandemic which led to an increase in public expenditures in the health aspect in it and which led to this pandemic stopping the global the local economy in particular .

المقدمة

يعد الدين العام واحد من اخطر المشاكل التي تواجه جميع اقتصاديات المتقدمة والنامية، وهو يعد المصدر الرئيسي لتمويل العجز الذي يحصل في الموازنة العامة ،وهو احد ادوات السياسة المالية الأدارة الاقتصاد المحلي .

ونتيجة تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات عديدة المتمثلة بانخفاض اسعار النفط أي يعني انخفاض الإيرادات النفطية (الايرادات العامة) لان طبيعة الاقتصاد العراقي ريعي ويعتمد على النفط بشكل رئيسي ،وايضا الحروب التي تعرض لها العراق وفي الوقت الحال الحرب على الإرهاب وجائحة كوفيد19 هذا سوف يزيد من النفقات العامة مقابل الايرادات العامة لهذا سوف

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

يتجه إلى الاقتراض الداخلي من الدول والمؤسسات الأجنبية ،ومن اجل زيادة تمويل الإيرادات العامة وتمويل الأنفاق العام خصوصا الأنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد العراقي ،وكان الدين الداخلي هو المرتفع في الاقتصاد العراقي نتيجة الأوضاع التي يمر بها .

مشكلة البحث

ان مشكلة البحث تكون في ان العراق يعد واحد من البلدان التي تعاني من تفاقم الدين العام لاسيما الداخلي منه نتيجة ارتفاع حجم الديون فيه ،وطبيعة الاقتصاد العراقي ريعي يتعرض باستمرار للصدمات الاقتصادية المختلفة ولاسيما النفطية ،لهذا يمكن طرح التساؤل فيما اذا كان العراق قادر على تخفيض مؤشرات الدين العام وبالشكل الذي يجعله في الوضع الأمن وكيفية التخلص من هذه الديون التي يعاني منها .

فرضية البحث

تنطلق الفرضية البحث على ان العراق يستطيع التخلص من الديون او تخفيضها من خلال قيامه بأتباع الإجراءات والسياسات من اجل الإصلاح الاقتصادي بشكل عام وتخفيض هذه الديون بشكل خاص .

هدف البحث

1- دراسة الأسس النظرية للدين العام

2- دراسة وتحليل هيكل الدين العام الداخلي في العراق

3- الوصول إلى سبل معالجات لمشكلة الدين الداخلي

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي القائم على الأسس النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية عن طريق التحليل بيانات الدين العام الداخلي في العراق .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المبحث الأول: الأطر النظرية

الدين العام هو الرصيد الإجمالي للالتزامات الحكومية التعاقدية المباشرة محددة الأجل اتجاه الآخرين ، أي الديون الوحدات الحكومية الواردة بالإحصاءات المالية الحكومية والتي تشمل كلا من الحكومة المركزية بما فيها العينات الخدمية والإدارات المالية . [1] وقد عرفه اخرون بأنه مبلغ من المال نقدي الذي تقترضه الدولة أو أحد الأشخاص القانون العام من الأفراد أو المؤسسات المالية الخاصة ،أو العامة الوطنية منها أو الدولية أو من الدول الأخرى ، بموجب أتفاق يستند في أساس مشروعية إلى قاعدة قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن الوفاء والتعهد برده ودفع فائدة عنة وفقا لشروط الاتفاق . [2]

ويقصد بالدين العام المبالغ التي تدفعها أحد الوحدات العامة في الحكومة إلى الغير نتيجة اقتراض هذه المبالغ لسد العجز في الموازنة مع تعهد بالسداد ودفع فوائد عليها بعد مدة وحسب شروط الموجودة .

ومن هذا التعريف يوضح لنا ما يأتي :

– يشمل مفهوم الدين العام المبالغ المقترضة النقدية ولا يدخل به الدين التجاري {السلع والخدمات} أي يشمل المستحقات المالية الاستثمارية المستحقة للموردين وللمقاولين نتيجة أعمال استثمارية .

– الدين العام الذي استدانته الوحدات العامة لا تدخل فيها البنوك العامة وشركات قطاع الأعمال بل تتحدد في كل من : بنك الاستثمار القومي والحكومة والهيئات العامة الاقتصادية .

---

[1]-علاء إبراهيم عبد المعطي ، اذون وسندات الخزانة العامة دراسة مقارنة ،دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع ،المنصورة،مصر،2016 ، ص115

[2]- محمد حسن القاضي، الادارة المالية العامة ، الاكاديميون للنشر و التوزيع ، 2014، ص119

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

و يختلف الدين العام عن الدين الخاص فالدين العام تقوم به الدولة وتسدده وأن لم يكن لها أموال الكافية لسداد الديون تقوم بفرض الضرائب على الوحدات الاقتصادية الدائنة وهذا سوف يؤدي إلى أن يكون الدائنون هم المدينون نتيجة فرض الضرائب عليهم، أما الدين الخاص يتعرض المدينون لخطر الإفلاس بسبب قيام الدائن بالادعاء القانوني ضد أصول المدين ، والدين الخاص يكون له أثار على الوحدات الاقتصادية التي تعمل به بصوره رئيسية إما الدين العام يكون له أثار اجتماعية واقتصادية واسعة. [1]

ويعرف الدين العام الداخلي على انه اتفاق بين طرفين الطرف الدائن الذي يقدم المال بالعملة الوطنية إلى الحكومة عن طريق شرائهم حوالات الخزينة أو السندات الحكومة سوء كانوا أفراد أو مؤسسات وطنية لقاء تعهد بتسديد قيمة القرض مع فائدة عليه خلال مدة محددة ويسمى القرض الوطني. [2]

يؤدي الدين العام الداخلي إلى زيادة النقود وخاصة الاقتراض الظاهري فان الاقتراض الحقيقي له القدرة على امتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق في سبيل مقاومة التضخم وتجنب عواقبه السيئة لكن هذا يتحقق في حال وجود الشرط وهو أن يكون اقتصاد الحكومة يسوده مستوى العمالة الكاملة لكن الدين العام له اثر سلبي وهو ارتفاع المستوى العام للأسعار في حال كان الجهاز الإنتاجي للحكومة غير مرن ، [3] لكن الدين العام الداخلي عكس الخارجي حيث لا يؤدي إلى أي زيادة في الثروة القومية وانه يوفر فقط جزء من الثروة بالعملة المحلية [4]

1- http://termsconcepts.blogspot.com\2018\06\debil-definition.html?m=1

2- همام الشماع واخرون ،الدين العام الداخلي واثره على التوازن الداخلي في الاقتصاد العراقي خلال عقد الثمانينات ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة بغداد ، كلية الاداره ولاقتصاد ،1999 ،ص45

3-اسامة العاني ، مستقبل الاقتصاد العربي في ظل الشركات المتعددة الجنسيات ، شؤون عربية 108 ، 2001

4- عبد الله الشيخ محمود الطاهر ، المصدر الذي سبق ذكره ،ص386

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

مكونات الدين العام الداخلي

1- حوالات الخزينة (ديون قصيرة الأجل) : وهي أوراق مالية تقوم وزارة المالية بتصديرها وتكون قصيرة الأجل (اقل من سنة) قابلة للتداول وتعد من أهم القروض وأحد أنواع الديون الطافية ويقبل على شرائها الجهاز المصرفي إما الأفراد يبتعدون عن شرائها بسبب انخفاض سعرها وقصر مدتها وهي تستخدم في سد العجز الذي يحصل في الموازنة العامة ، وفي العراق وعند صدور قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 دخلت المصارف التجارية في عملية تقديم العطاءات ، أصبحت حوالات الخزينة تباع وتشترى في المزايدة العلنية حسب تعليمات وزارة المالية لتحقيق التعامل والمشاركة مع القطاع الخاص وتجميع المدخرات لهذا يكون تأثير مباشرة على أسعار الفائدة في الأجل القصيرة وأيضا تأثير على السيولة المصرفية الفائضة.

ويوجد نوعان رئيسيان من هذه الحوالات :

أ- حوالات الخزينة وفق نظام تسجيل السندات الحكومية الالكترونية (gsrs) وهي ذات اجل (364) يوم

ب- حوالات الخزينة الاستثمارية لغرض تمويل مشاريع الاستثمار وطريقة تمويلها هي الاقتراض المباشر وهي مخصصة لسداد رواتب الموظفين وتمويل الشركات العامة الممولة ذاتيا والتي تمنح من قبل المصارف الحكومية كمصرفي الرشيد والرافدين [1]

2- ديون طويلة الأجل (سندات حكومية) :

السندات هي أوراق مالية تسهم في توفير الأموال ولمدة محددة زمنيا تناسب المدة التي تغطي احتياجها ،وهي تستعملها الحكومة للحصول على أموال وتعزيز جانب السيولة لديها من اجل

[1]- ثريا الخزرجي ، السياسة النقدية بين الحاضر وتركات الماضي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد23 ، 2010 ،ص11

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

استثمارها في القنوات المخصصة لها وتستخدمها البنوك للتأثير في عرض النقد . إما سندات الخزينة هي شيكات يتم الحصول من خلالها على تدفق نقدي تلجا إليها الحكومة عند الحاجة في حال عدم تيسر الاعتمادات المالية والسيولة النقدية ، وتطرح الحكومة السندات الداخلية في المزاد العلني للجهة المقرضة إما الاقتراض من الخارج يتم عن طريق إصدار السندات بالعملة الأجنبية وهي خالية من المخاطر وتكون مرغوبة جدا لقدرة الحكومة على دفع الضرائب أو إصدار عملات طويلة الأجل يتم تداولها في أسواق المال ويتم سدادها عند موعد الاستحقاق وتعد السندات مصدر من مصادر التمويل طويل الأجل وعلى المقترض تسديد دفعات دورية من الفائدة (الكوبون) إضافة إلى المحافظة على تسديد القيمة الاسمية في تاريخ الاستحقاق . [1]

مصادر الدين الداخلي

1- الاقتراض من الأفراد : هذا النوع من القروض يسحب الأموال المكتنزة أو المدخرة غير المستثمرة من الأفراد وهذا سوف يولد اثر توسعي في الاقتصاد، الا انه قد يولد اثر المزاحمة عندما ترتفع اسعار الفائدة . [2]

حيث تقوم الحكومة ببيع السندات إلى الجمهور لكي تتمكن من تمويل عجز موازنتها السنوية وهذا سوف يؤدي إلى تقليل الودائع المصرفية عند القيام بتخلي عن مدخراتها النقدية لكن سوف تزداد عندما يستلم الجمهور مدفوعات الفوائد من قبل الحكومة بالمقدار نفسه وان الاقتراض من

[1]-مؤيد عبد الرحمن الدوري واخرون ، اساسيات الادارة المالية ، دار الراية للنشر والتوزيع ،2013 ،ص239
[2]- محمد طاقة ، دراسة حول ازمة الدين العام الامريكي واثاره الاقتصادية (ترامب والقوة الخفية) ، مجلة جامعة بغداد ، كلية العلوم الاقتصادية ،العدد51 ، 2017 ، ص10

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

القطاع غير المصرفي لا يساهم في زيادة عرض النقد لان الودائع المصرفية للجمهور سوف تنخفض وتزداد الودائع الحكومية بالمقدار نفسه [1]

2- الاقتراض من البنك المركزي : يعد من أسهل المصادر من حيث أسعار الفائدة والتكاليف الإدارية وسرعة الحصول عليها الذي تلجا إليه الحكومة مقارنة بالمصادر الأخرى [2]

حيث هناك طريقتان للاقتراض من البنك المركزي الطريقة غير المباشرة هي بيع السندات الحكومية، والمباشرة هي السحب على المكشوف كلتا الطريقتين تؤدي إلى زيادة العرض النقدي وهذا بدور يؤدي إلى زيادة حجم سيولة المصارف التجارية والجمهور مما ينعكس في زيادة الطلب النقدي الكلي ثم انخفاض أسعار الفائدة وهذا التمويل يترتب علية أثار توسعية في عرض النقد وعند القيام الحكومة بهذا الاقتراض سوف يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد لان تم إنفاق الأموال المقترضة لتمويل العجز الحاصل في موازنتها العامة وهذا سوف يؤدي إلى زيادة الإيداعات النقدية لدى المصارف التجارية مما يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات النقدية ومن ثم زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان المصرفي وثم المعروض النقدي وهذا لا يختلف عن الإصدار النقدي الجديد لتمويل العجز في الموازنة .

3- الاقتراض من البنوك التجارية : في حالة كانت هذه البنوك تمتلك احتياطيات فائضة كبير دون أن تؤثر في القروض المقدمة للأفراد تلجا الحكومة إلى هذا الاقتراض إما أذا حدث تأثير بسبب محدودية الاحتياطيات فان ذلك سيولد اثر الإزاحة أو المزاحمة [3] إما أذا كان الاقتراض

---

[1]- عادل العلي ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، ط2، دار اثراء للنشر ، عمان ، 2011، ص292-293

[2]- عبد الرحمن عبيد جمعة واخرون ، الهيمنة المالية مدخل نظري لمفهومها واسبابها واثارها ، مجلة جامعة الانبار ،كلية العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 4 ، العدد9 ، 2012 ، ص32

1- Joseph Nellis & Daivd Parker ,Principles Of Macroeconomics ,first edition ,pearson hall, England ,2004 ,P157

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

من الموجودات المالية لدى المصارف فذلك لا يؤدي إلى الزيادة في عرض النقد لان سوف يقلل من حرية المشروعات في منح الائتمان .

أثار الدين الداخلي

هناك دور كبير للدين الداخلي في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات الفقيرة في المجتمع وخاصة الاقتراض الحقيقي وتقليل حدة التفاوت بين الفئات المجتمع على أساس أن يتم تمويل فوائد الديون من الضرائب المباشرة التصاعدية ويعني من يتحمل هذا العبء هي الفئات الغنية في المجتمع ،وفي المقابل هذا له دور كبير في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات الغنية وزيادة حدة التفاوت بين فئات المجتمع أذا ما تم تمويل فوائد القروض من الضرائب غير المباشرة النسبية خاصة ضرائب الاستهلاك لهذا من يتحمل العبء في هذه الحالة الفئات الفقيرة [1]

المبحث الثاني : تحليل المديونية الداخلية في العراق (2004-2020)

يتكون الدين العام الداخلي في العراق من مكونين رئيسين هما :

1- الرصيد النقدي الحكومي الموجود لدى البنك المركزي : هناك حق للحكومة بلقيام بسحب أموال من البنك المركزي العراقي والتي يتجاوز مقدارها التي لدية في حسابها الجاري ويتم الاتفاق عليها مع المصرف مسبقا وتكون بحدود معينة ، وان زيادة هذا المقدار المحدد على السحب من البنك المركزي يؤدي إلى انخفاض الاحتياطيات النقدية وهذا يؤدي إلى الإصدار النقدي الجديد. [2]

[1]- علي كنعان ، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية ، ط1،منشورات دار الحسنين ، دمشق ، سوريا ، 1998

[2]- ناجي رديس عبد السعيدي ، الدين العام وانعكاسه على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (2003-2014)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، جامعة الكوفة ، العدد21، 2017 ، ص1070

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

2- إصدار الأوراق المالية الحكومية : هناك نوعين من هذه الأوراق وهي حوالات الخزينة المركزية والتي تقوم الحكومة بإصدارها وتكون ذات قصيرة الأجل بين شهر وثلاثة أشهر إلى السنة وتعتمد عليها الحكومة في حالة عدم القدرة على إصدار القروض الطويلة الأجل ولسد العجز المؤقت الذي يحدث في الموازنة الحكومية خلال السنة المالية نتيجة عدم الحصول على الإيرادات العامة من اجل الأنفاق العام وتكون هذه الأوراق حكرا وبشكل عام على البنك المركزي والمصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى. [1]

وسوف نوضح أهم الأوراق المالية الحكومية المتداولة في العراق :

أ- السندات الحكومية : تعد هذا السندات احد أدوات الدين متوسط وطويل الأجل تلجا إليها الحكومة في أوقات الأزمات ويكون الغرض منها الحصول على موارد مالية إضافية لغرض تغطية العجز الذي يحصل في الموازنة العامة أو معالجة التضخم ويقوم البنك المركزي بإصدارها للاكتتاب بها من قبل الجمهور والجهاز المصرفي والمؤسسات الحكومية [2]

ويتم أنفاق الأموال هذه السندات على المشاريع أو تطوير البنى التحتية أو لغرض الحصول على عائد محدد يدفع على فترات منتظمة للمستثمرين ،وتكون السندات أصول ذات دخل ثابت فعند شراء هذه السندات فانك تقرض الحكومة مبلغ متفق عليه خلال فترة زمنية محددة ومتفق عليها وفي المقابل تقوم الحكومة بدفع فائدة على الفترات المنتظمة وتسمى باسم القسيمة. [3]

[1]-عماد محمد عبد اللطيف ، الدين الحكومي الداخلي واثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية) ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، جامعة المستنصرية ، العدد39 ، 2012 ، ص20-21

[2]- يسرى مهدي حسن واخرون ، السندات الحكومية ودورها في تمويل عجز الموازنة الاتحادية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد67 ، 2016 ، ص29

[3]- صلاح الدين حامد الحديثي واخرون ، حوالات الخزينة واستخداماتها في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ،المجلد 16، العدد 60، 2010، ص186

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

وتقسم السندات الحكومية كما يأتي : [1]

1- سندات لدى البنك المركزي

2- سندات لدى المصارف التجارية

3- سندات لدى جهات أخرى (شركات التامين ،المؤسسات المالية غير المصرفية .....)

ب-حوالات الخزينة المركزية : هي احد أدوات الاقتراض الحكومي قصير الأجل أي أوراق مالية قصيرة الأجل تقوم الحكومة بإصدارها وبشكل محدد لغرض سد العجز المؤقت في الموازنة العامة وهي احد أدوات التمويل الداخلي له واحد أدوات الاستثمار من جانب المستثمرين له .[2]

الجدول رقم (1)

[1]- عبد اللطيف يوسف واخرون ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، ط1،مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2014 ، ص118

[2]--احسان جبر عاشور واخرون ، استخدام حوالات البنك المركزي وحوالات الخزينة في اطار التوجهات النقدية والتشريعات القانونية للبنك المركزي العراقي للمدة 2004-2015 ، مجلة الادارة ولاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، العدد115 ، 2018 ، ص 32-33

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

إجمالي حجم الدين الداخلي في العراق (2004-2020)\مليون دولار

السنوات	إجمالي الدين الداخلي
2004	4.403
2005	4.490
2006	3.847
2007	4.140
2008	3.735
2009	7.086
2010	8.928
2011	10.245
2012	9.613
2013	10.898
2014	16.632
2015	26.648
2016	39.213
2017	40.624
2018	36.628
2019	32.425
2020	55.213

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء و الابحاث ، التقارير السنوية

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

يوضح لنا الجدول أن الدين الداخلي في العراق قد بلغ بنحو 4.403 مليون دولار في عام 2004 ثم انخفض في عام 2006 حيث بلغ بنحو3.847 مليون دولار وخلال الفترة 2007-2013 كان منخفض نسبيا لكن ارتفع في السنوات القادمة حيث كان مرتفع خلال الفترة 2014-2020 كان مرتفع جدا حيث بلغ بنحو 26.648 مليون دولار في عام 2010 وأستمره في الارتفاع حتى بلغ بنحو55.213 مليون دولار في عام 2020 ، نتيجة زيادة الاقتراض الداخلي في العراق ونتيجة الأزمات التي يتعرض لها البلد بسبب الحرب على الإرهاب وانخفاض أسعار النفط الذي يعد المصدر الرئيسي للإيرادات وتعرض لصدمة جائحة كوفيد19 وعدم مرونة الموازنة التي تسبب العجز فيها مما يؤدي الجوء إلى الدين الداخلي .

الشكل (1)

إجمالي الدين الداخلي في العراق (2004-2020) امليون دولار

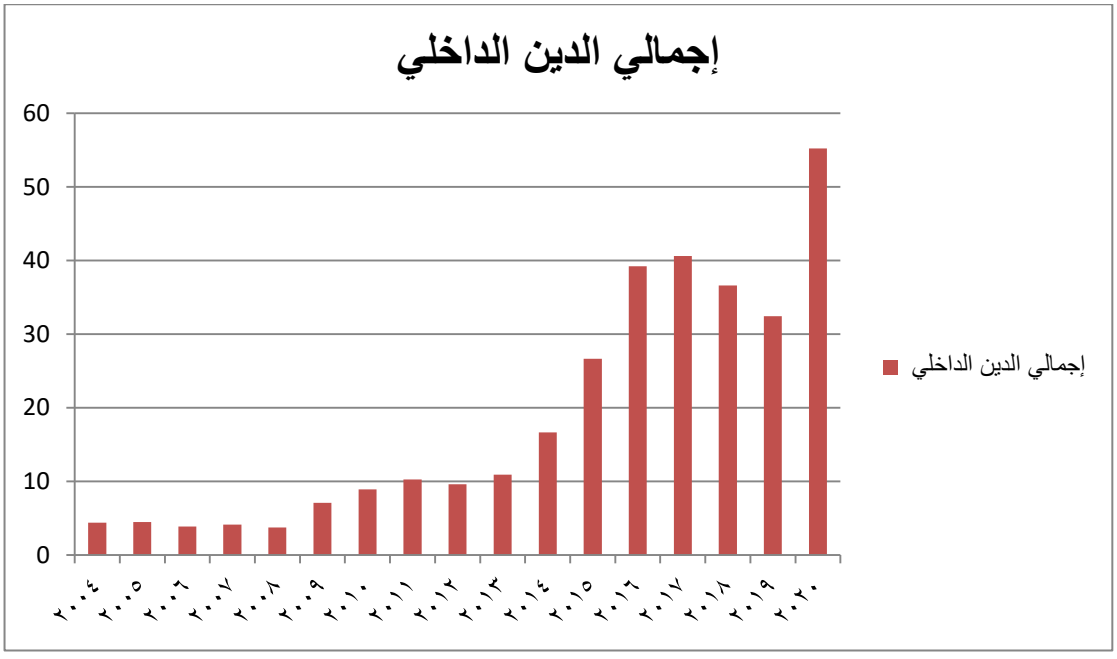

من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (1)

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المبحث الثالث : آليات المعالجة على المستوى المحلي والدولي للدين

يعد البنك المركزي اداة تنفيذ قرارات الحكومة في عملية التمويل العجز في الموازنة العامة عن طريق الإصدار النقدي الجديد دون مراعاة تنامي معدلات التضخم ودون مراعاة الواقع الاقتصادي للعراق لكن بعد عام 2003 أصبح البنك المركزي مستقل بشكل كامل وكان هدفه الرئيسي تعزيز قيمة الدينار العراقي ومكافحة التضخم كما جاء في قانون البنك المركزي رقم 56 عام 2004 الذي يكون فيه مسيطرا على القاعدة النقدية عن طريق مزادات العملة الأجنبية وتأثيره في مضاعف الائتمان عن طريق متطلبات الاحتياطي القانوني بأدواته المباشرة والغير مباشرة ،وان الاقتصاد العراقي يعتمد على صادرات النفط التي تشكل 90% من إيراداته لتغطية النفقات العامة وفي حال تعرض النفط الى صدمات سوف يؤثر على الطلب والعرض في أسواق النفط التي سوف تؤثر على الاقتصاد العراقي والنشاط الاقتصادي والتي تؤثر بدورها في الموازنة العامة للدولة لهذا سوف يتركز على الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي لتحليل العلاقة عجز الموازنة وفائض الموازنة عن طريق حجم الدين العام المحلي الذي يعتبر احد أدوات السياسة المالية لمعالجة العجز . [1]

هناك مجموعة من الأدوات منها (تحديد الاحتياطي القانوني ،عمليات السوق المفتوحة ، تحديد أسعار الفائدة وغيرها) التي تكون من إدارة الأوضاع النقدية المحلية التي يقوم أو يتولها البنك المركزي لأنه يعتبر وكيل مالي للحكومة حيث انه يؤثر تأثير كبير في السياسات التمويل ولإصدار وليس فقط العمل على إدارة المزادات والسندات ،العمل مع الدين الحكومي الذي يكون

[1]- ابتهال احمد عبد عون الشمري ، تحليل التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل الدين الحكومي ،العراق نموذجا 2006-2016 ، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 14 ، العدد58 ،دون ذكر سنة ،ص104

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

تلبيته الاحتياجات النقدية للحكومة ويكون البنك مهمته إدارة السيولة وإصدار السندات لتمويل العجز الميزانية وتمويل الاحتياجات النقدية قصيرة الأجل وإصدار أذون الخزينة لأغراض السيولة.

ويقوم البنك المركزي بإدارة الدين العام الداخلي حيث لم تتمكن السياسة النقدية من القيام في تنظيم الدين الحكومي نتيجة وجود عادات مصرفية مختلفة لدى الأفراد فهذا يؤدي الى انخفاض مساهمة الأفراد في الاستثمار حيث تكون حوالات الخزينة محصورة لدى الجهاز المصرفي وتكون هذه الحوالات ذات فوائد مرتفعة ومضمونة فيقوم الأفراد بشرائها.

وان إدارة الدين تسعى إلى تمويل العجز مع تدوير الدين وخفض تكاليفه ،حيث يقوم البنك المركزي بتولي هذه الوظيفة ومن خلال هذه الوظيفة يمكن له التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة الدين لأنه يعتبر المستشار المالي للحكومة وانه لا يتفاجأ بقرارات السياسة المالية ويجب أن يكون البنك المركزي له العلم بآجال الديون وحجم الإصدارات . [1]

وان السياسة المالية لها دور مهم في تأثير على النشاط الاقتصادي في العراق من خلال إدارة الدين العام أو الإنفاق العام والتي بدورها تؤثر في الكتلة النقدية من خلال أسعار الفائدة (سياسة مالية توسعية، سياسة مالية انكماشية) . [2]

وان سياسات الإصلاح الاقتصادي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تكون بنوعين من السياسات : [3]

[1]-حسن حازم لفتة واخرون ، الدين المصرفي العام وقيد الاحتياطي الاجنبي في العراق للمدة 2004-2017 ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ولادارية ، جامعة بغداد ، المجلد 25 ،العدد113 ، 2019 ، ص297-308

[2]- ابتهال احمد عبد عون الشمري ، المصدر سبق ذكره ،ص104

[3]- فاطمة عادل علي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق وفاعليته في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد42 ، 2020 ، ص141

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

1- سياسات التثبيت او الاستقرار الاقتصادي : يقوم صندوق النقد الدولي بوضعها وهي سياسات قصيرة الاجل لا تتجاوز 3 سنوات من اجل معالجة الاختلالات الطارئة في الاقتصاد الوطني وهي تخص بجوانب الطلب الكلي (الاستثماري ،لاستهلاكي) وتحاول ان تجعله متوازن مع الناتج المحلي الإجمالي .

وهي تسعى إلى تحقيق التوازن في الموازنة العامة والقضاء على العجز أو انخفاضه عن طريق زيادة الضرائب والرسوم وزيادة أسعار الخدمات وتخفيض النفقات العامة ، وأيضا العمل على القضاء على العجز في ميزان المدفوعات والعمل على تحقيق استقرار مستوى العام للأسعار والحد من نمو عرض النقد .

2- سياسات التكيف الهيكلي : تكون هناك اختلالات عميقة لا تنفع معها سياسات التثبيت فنلجأ الى هذه السياسات التي يضعها البنك الدولي وتكون طويلة الأجل والتي تهدف الى تحقيق الاستقرار الكلي الشامل وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وتشجيع الاستثمار الاجنبي وتعزيز التجارة التي يمكن ان تحقق معدلات نمو مستقرة .

وتكون سياسات التكيف الهيكلي تقوم على ثلاثة مهام رئيسية :

أ- العمل على زيادة العرض : الذي يؤدي إلى تحسين تخصيص الموارد وزيادة الانتاج وتطويره من خلال الإجراءات الإصلاح الهيكلي مثل تشجيع الاستثمار الاجنبي وتحرير الاسعار والخصخصة .

ب- العمل على تحويل الإنتاج نحو الصادرات : الذي يهدف إلى تامين المزيد من النقد الأجنبي لتسديد الديون من خلال أدوات السياسة التجارية مثل إدارة أزمة الديون ،تخفيض القيمة الخارجية للعملة ،تحرير التجارة الخارجية .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

ج- العمل على إدارة الطلب : من اجل تحقيق التوازن الداخلي وهذا العمل يكون ذات طابع انكماشي وتقشفي من خلال سياسة النقدية وادواتها وإجراءاتها مثل رفع سعر الفائدة والتحكم في الإصدار النقدي وتخفيض السقوف الائتمانية والسياسة المالية وإجراءاتها التي تتضمن زيادة الإيرادات العامة والحد من عجز الميزانية والغاء الدعم السلعي .

الاستنتاجات

1- الدين العام الداخلي هو الأكبر في الوقت الحاضر في الاقتصاد العراقي وعدم توجه نحو تحقيق النمو والتنمية وتطور الاقتصاد العراقي .

2- انخفاض الصادرات من السلع والخدمات في الاقتصاد العراقي والاعتماد بشكل رئيسي على الصادرات النفطية ،وارتفاع الواردات مع مرور الزمن ولاعتماد على القطاع الخارجي واستيراد من كل المنتجات الدولية .

3- عدم قيام الحكومة العراقية بالإجراءات والسياسات التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام وخفض الدين العام وتحقيق استدامته بشكل خاص.

التوصيات

1- العمل على تخفيض البطالة وتوفير فرص عمل قدر الإمكان في الاقتصاد العراقي وتوظيف المتخرجين ولاستفادة من خبراتهم .

2- العمل على استثمار المشتقات النفطية التي تساهم في زيادة الإيرادات العامة في العراق ،واستثمار الغاز الطبيعي والاستفاد منه في زيادة الإيرادات العامة للحكومة العراقية .

3- تطوير واستثمار القطاع الزراعي وتوفير المتطلبات له من اجل العمل على زيادة الإيرادات العامة للحكومة وقدرتها على تواجه النفقات العامة وقدرتها على تحملها ، وأيضا الاهتمام

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

بالقطاع الصناعي مثل صناعة الحديد والصلب وصناعة الأسمدة ولاسمنت وصناعة البيتروكيمياويات ...وغيرها من الصناعات التي تساهم في ارتفاع الإيرادات العامة في العراق وتحقيق النمو ولاستقرار الاقتصادي ،وعلى الحكومة العراقية الاهتمام ودورها في تحقيق هذا النمو ولاستقرار التي لها دور كبير في كل شي .

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

المصادر

1-علاء إبراهيم عبد المعطي ، اذون وسندات الخزانة العامة دراسة مقارنة ،دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع ،المنصورة،مصر،2016 .

2-محمد حسن القاضي، الادارة المالية العامة ، الاكاديميون للنشر و التوزيع ، 2014.

3-همام الشماع واخرون ،الدين العام الداخلي واثره على التوازن الداخلي في الاقتصاد العراقي خلال عقد الثمانينات ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة بغداد ، كلية الاداره ولاقتصاد ،1999 .

4-اسامة العاني ، مستقبل الاقتصاد العربي في ظل الشركات المتعددة الجنسيات ، شؤؤن عربية 108 ، 2001

5-عبد الله الشيخ محمود الطاهر ، المصدر الذي سبق ذكره .

6-ثريا الخزرجي ، السياسة النقدية بين الحاضر وتركات الماضي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد23 ، 2010 .

7-مؤيد عبد الرحمن الدوري واخرون ، اساسيات الادارة المالية ، دار الراية للنشر والتوزيع ،2013 .

8-محمد طاقة ، دراسة حول ازمة الدين العام الامريكي واثاره الاقتصادية (ترامب والقوة الخفية) ، مجلة جامعة بغداد ، كلية العلوم الاقتصادية ،العدد51 ، 2017 .

9-عادل العلي ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، ط2، دار اثراء للنشر ، عمان ، 2011.

10-عبد الرحمن عبيد جمعة واخرون ، الهيمنة المالية مدخل نظري لمفهومها واسبابها واثارها ، مجلة جامعة الانبار ،كلية العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 4 ، العدد9 ، 2012 .

11-علي كنعان ، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية ، ط1،منشورات دار الحسنين ، دمشق ، سوريا ، 1998

12- ناجي رديس عبد السعيدي ، الدين العام وانعكاسه على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة (2003-2014)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، جامعة الكوفة ، العدد21، 2017

13-عماد محمد عبد اللطيف ، الدين الحكومي الداخلي واثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية) ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، جامعة المستنصرية ، العدد39 ، 2012 .

14-يسرى مهدي حسن واخرون ، السندات الحكومية ودورها في تمويل عجز الموازنة الاتحادية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد67 ، 2016 .

15- صلاح الدين حامد الحديثي واخرون ، حوالات الخزينة واستخداماتها في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ،المجلد 16، العدد 60، 2010.

16-عبد اللطيف يوسف واخرون ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، ط1،مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2014 ،

Al-Ghari Journal of Faculty
of Administration and Economics

17-احسان جبر عاشور واخرون ، استخدام حوالات البنك المركزي وحوالات الخزينة في اطار التوجهات النقدية والتشريعات القانونية للبنك المركزي العراقي للمدة 2004-2015 ، مجلة الادارة ولاقتصاد ، جامعة المستنصرية ، العدد115 ، 2018 .

18-ابتهال احمد عبد عون الشمري ، تحليل التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل الدين الحكومي ،العراق نموذجا 2006-2016 ، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، المجلد 14 ، العدد58 ،دون ذكر سنة

19-حسن حازم لفتة واخرون ، الدين المصرفي العام وقيد الاحتياطي الاجنبي في العراق للمدة 2004-2017 ، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ولادارية ، جامعة بغداد ، المجلد 25 ،العدد113 ، 2019 .

20-ابتهال احمد عبد عون الشمري ، المصدر سبق ذكره .

21-فاطمة عادل علي ، الاصلاح الاقتصادي في العراق وفاعليته في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ، دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد42 ، 2020 .

المصادر الانكليزية

1- Joseph Nellis & Daivd Parker ,Principles Of Macroeconomics ,first edition ,pearson hall, England ,2004 ,P157

المواقع

1- http://termsconcepts.blogspot.com\2018\06\debil-definition.html?m=1